

الصانع: قوانين القضاء اكتسبت أهميتها لاقتنائها بتوجيهات سمو الأمير وهدفها تحقيق شعار العدالة الناجزة الغانم: متفائل بإقرار تشريعات السلطة القضائية قبل فض دور الانعقاد الحالي

ادارة الرسوم لتتوأكب مع التشريعات الحديثة والآراء الفقهية القضائية بالإضافة إلى قانون السجل العيني وهو قانون نوعي لتطوير السجل العقاري. وأقاد الصانع بأن الحكومة ممثلة بوزارة العدل أقرت قوانين نوعية وأصبحت في حين التنفيذ ومن بينها قانون الأسرة الذي يعني بالأسرة والطفل والذى تضمنه قانون الأسرة حقق الكفاءة المرجوة، وأضاف: وهناك أيضا قانون تعديل المرافعات بشأن الاعلان الالكتروني الذي حل الأزمات الكبيرة في ملف الاعلانات.

لافتا إلى ان جلسة مجلس الأمة المقبلة ستشهد إقرار التعديل على قانون الخبراء وهو جهاز معاون للسلطة القضائية، كما تعكف راهنا على إنهاء مشروع قانون تنظيم مهنة المحاماة الذي يعتبر من ضمن أجندة العدالة، والمشروع المعد سيكون عسريا ومطورا لمهنة المحاماة، ونجهز أيضا قانون قضاء مجلس الدولة الذي نصت عليه المادة 71 من الدستور وسنحمله قريبا إلى مجلس الأمة ونأمل إقراره في دور الانعقاد المقبل. ونكر الصانع أن هناك العديد من القوانين التي تصب في قالب تطوير العمل في وزارة العدل ومن ضمنها قانون الرسوم القضائية وتطوير العمل في

قانون يعنى بتطوير السلطة القضائية. وقال الصانع في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة أمس إن المشروع من مراحل، وعرض على مجلس القضاء الأعلى والمستشارين القضاة بالإضافة إلى الحكومة، مشددا على أن الجمع سعى إلى تطوير القضاء وفق وجهة نظره، وكان الدور البارز لرئيس مجلس الأمة بتقريب وجهات النظر والخروج بقانون يحصل على موافقة جميع الأطراف. وتوقع الصانع أن يرى المشروع النور في دور الانعقاد الحالي ويحقق شعار «العدالة الناجزة» الذي أطلقته منذ أن توليت حقيبة وزارة العدل،

الكويتي الشامخ وسممته ونزاهته التاريخية يستحق منا بذل كل الجهود والعمل المتأبى من أجل إقرار التشريعات التي تكفل قيام السلطة القضائية بعملها على أكمل وجه وبما يضمن حيادها المعروف واستقلاليتها المعهودة. وأكد وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع أن مشروع قانون تنظيم القضاء اكتسب أهميته لاقترائه بتوجيهات صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد والقيادة السياسية وسمو رئيس الوزراء وحرص رئيس مجلس الأمة على أهمية قانون تنظيم القضاء، موضحا أنه



يعقوب الصانع



مرزوق الغانم

قضاء ومجلس وحكومة لإقرار حزمة من القوانين المتعلقة بعمل السلطة القضائية بما يضمن مكانتها المعهودة واستقلاليتها». وأكد الغانم ان القضاء

أعرب رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن تفاؤله بإقرار التشريعات المتعلقة بالسلطة القضائية قبل اختتام دور الانعقاد الحالي. وقال الغانم في تصريح صحافي «متفائل بقدره مختلف الأطراف المعنية بالتوصل قبل اختتام دور الانعقاد الحالي إلى صيغة متلى بشأن السلطة القضائية تحفظ لها مكانتها واستقلاليتها نظرا لأهميتها كملاذ للعدل واحقاق الحقوق». وأضاف الغانم «ان مشاورات حثيثة بدأت منذ فترة طويلة ومازالت تجري على قدم وساق من مختلف الأطراف المعنية من

اللجنة ناقشت برنامج عمل وزارة الدفاع والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للزراعة

«الأولويات»: اللائحة التنفيذية لقانون هيئة البيئة تصدر بعد أسبوعين

للبيئة التي ستقوم عبر وحدة القياس بقصد رصد الانبعاثات الملوثة للبيئة. ولفت لاري إلى ان الانتهاء من مشكلة انبعاثات محطة الدوحة سيتم بعد أربع سنوات بشكل نهائي بالتزامن مع تشغيل المصفاة الرابعة لإنتاج الوقود البيئي وسكود هناك خلال هذه السنوات تشديد على الرقابة بتركيب فلاتر.



الشيخ خالد الجراح أثناء اجتماع لجنة الأولويات



عبدالله العويوف وأحمد لاري ود. يوسف الزهراني خلال الاجتماع

تندمية السواحل يتضمن رسدا كاملا لما هو موجود من مسنات او مراس وغيرها على طول الساحل البحري ليتم اتخاذ القرارات بشأن أي مخالفات أو تجاوز للبيئة وكذلك مشروع رصد مكونات التنوع البيئي من نباتات وحيات فطرية حتى تضمن أجواء بيئية أفضل إلى جانب مشروع مراقبة الملوثة المنبثقة من المصادر الثابتة والمتحركة من خلال الهيئة العامة

لاري أن من مشاريع الهيئة نظام الرقابة البيئية الشاملة الذي انتهت مرحلته الأولى قبل ستة وستين في المرحلة الثانية في العام 2018، مضيفا ان المشروع الآخر هو توريد وتركيب وتشغيل وصيانته 5 محطات لرصد جودة البيئة في منطقة الشعبية بهدف الحد من الانبعاثات الصادرة من المصانع والتي تلوث البيئة. وأوضح ان من ضمن المشاريع

مخالفات كبيرة وغرامات. وأوضح أنه من ضمن المشاريع التي عرضتها هيئة البيئة رصد المراقبة الرادارية للبيئة البحرية وهو مرتبط مباشرة مع الأرقام الصناعية لتطبيق الرصد الفوري للمخالفات وبعد 3 أشهر سيتم تركيب 15 مركزا مراقبة (بوية) مشيرين إلى ان قانون البيئة أعطى الهيئة صلاحيات بفرض غرامات تبلغ نصف مليون دينار لبعض مخالفات السفن. وذكر

بعد اسبوعين ستصدر اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيئة بما فيه من مواد تتعلق بفرض غرامات على مخالفي البيئة من قبل شرطة البيئة والذين يبلغ عددهم العاملين فيها 70 موظفا كاشفا عن ان معظم هيئة البيئة الذين حضروا الاجتماع حرموا مخالفة تدخين في غير المكان المخصص للاحد موظفي المجلس، لافتا إلى ان هيئة البيئة أكدت جدديتها في تطبيق القانون الذي يتضمن

ناقشت لجنة الأولويات البرلمانية خلال اجتماعها أمس برنامج عمل وزارة الدفاع والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للزراعة وذلك بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح ووزير الأشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير. وأوضح مقرر لجنة الأولويات في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان اللجنة ناقشت 3 مشاريع تخص وزارة الدفاع الأول مشروع كلية مبارك العبد لله واكاديمية علي الصباح بكلفة 100 مليون دينار ومشروع كتبية لواء المغاور، مشيرين إلى ان الوزير الجراح أكد الضى بهذه المشاريع الثلاثة رغم العقبات التي تعترضها خصوصا ما يتعلق في «اقل الأسعار» والتي سيتم حلها جزريا بالقانون الجديد للمناقصات. وفي ما يخص برنامج عمل الهيئة العامة للبيئة قال لاري انه

وحول مشاريع هيئة الزراعة ذكر لاري ان هناك مشروعا يتعلق في عرض المنتجات المحلية بالأسواق لدعم المنتج الوطني في غير أوقات الموسم وهناك مشروع آخر وهو تشجير الطرق مثل طريق العبدلي وخط الوفرة وميناء عبدالله هو مشروع ضخم إضافة إلى مشروع الترحيب (حزام أخضر) حول مدينة علي السالم (ام الهيمان) الذي تبلغ تكلفته 5 ملايين و400 ألف دينار، كاشفا عن توجه طرح مشروع حديقة الحيوان الكبرى ومشروع إنتاج الأعلاف والأسمدة على القطع الخاص.



البيروم الإلكترونية

ناقشت ميزانية «الهيئة» وعدم تسوية ملاحظات «المحاسبة» «الميزانيات»: إعادة النظر في لائحة الاستثمار وتشريع لتقييم الأداء الاستثماري للجهات الحكومية

ولاحظت اللجنة أن الهيئة ما زالت تدرج في ميزانيتها اعتمادات مالية للفريق القانوني المتكفف بمتابعة قضايا التجاوزات التي حدثت في الاستثمارات الاسيانية سابقا رغم وجود ملاحظة في تقرير ديوان المحاسبة تفيد بأن رئيس فريق العمل قد ترك العمل منذ سنة 2014 ولم يتواجد في مكتب لندن أصلا من تلك الفترة وهو ما حدا بالديوان إلى أن يطالب الهيئة باسترداد ما صرف للفريق القانوني من مكافآت دون وجه حق عن تلك المدة وبالبلغة حسب تقدير الديوان بـ 425 ألف دينار.



عدنان عبد الصمد

شددت اللجنة على ضرورة زيادة فاعلية إدارة التدقيق الداخلي وتقويتها بالكوادر الوظيفية المؤهلة للحد من الأخطاء المالية والإدارية وضمان عدم تكرارها مستقبلا. لاسيما أن جهاز المراقبين الماليين قد سجل 75 مخالفة مالية تتمحور في عدم الالتزام بقواعد تنفيذ الميزانية وقرارات ديوان الخدمة المدنية وعدم عرض عقود على الجهات الرقابية.

وقرارات ديوان الخدمة المدنية وعدم عرض عقود على الجهات الرقابية. رابعاً: الاهتمام بالتدريب في المنظمات الدولية الخارجية

وبينت اللجنة حرصها على توجيه الاعتمادات المالية المخصصة لتدريب الشباب الكويتي في المنظمات الدولية الخارجية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من المنظمات لما له من أهمية في صقل مهاراتهم العلمية والعملية، مع تأكيد اللجنة على أهمية الشفافية في عرض تلك الفرص التدريبية لاستقطاب الشباب، وتوضيح ما لديها من برامج تدريبية أخرى كبرنامج (المنح الدراسية للحصول على ماجستير إدارة أعمال MBA) وتدريب وتأهيل الخريجين الكويتيين.

كما تبين للجنة ترأس شخص واحد لـ 6 مجالس إدارات في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وقيامه بتحويل ما يتسلمه من مكافآت مجلس لحسابه الخاص باعتبارات متعلقة بالضريبة، وقد بررت الهيئة أن هذا التصرف كان بعلمها وأن كثيرا من مجالس إدارة هذه الشركات هي شركات ورقية ! وأشار ديوان المحاسبة إلى أنه لا توجد متابعة حقيقية من قبل الهيئة للالتقاء من شركات وضعت تحت التصفية خاصة أن بعضها يعود إلى فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي وأن بعض مصفي هذه الشركات قد تغير أكثر من مرة خلال هذه المدد الطويلة وما زالت الهيئة مستمرة في تصفيتها إلى اليوم !

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبد الصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية الهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية 2016/2017 وتبين لها ما يلي: أولا: كثرة الملاحظات التي لم تتم تسويتها رغم موافقة مجلس الأمة في دور الانعقاد السابق على ميزانية الهيئة بتعهد حكومي لتسوية الملاحظات المسجلة من قبل ديوان المحاسبة إلا أنه لم تتم تسوية إلا 4 ملاحظات فقط بشكل كامل و22 ملاحظة بشكل جزئي فيما لايزال 53 ملاحظة لم تتم تسويتها.

وبينت اللجنة أن كثيرا من الملاحظات التي لم تتم تسويتها تتمحور في الجانب الاستثماري وهي بحاجة إلى مزيد من الإجراءات لتسويتها نظرا لطبيعتها الخاصة المرتبطة بالمعطيات الاقتصادية، وضرورة إعادة النظر بشكل جاد بلائحة الاستثمار المعمول بها والتي لم يتم تطويرها منذ سنة 1989 مع تفرق القرارات التنظيمية لهذه اللائحة دونما أن تكون مجمعة في لائحة واحدة معتمدة حسبما أفاد ديوان المحاسبة بذلك. وبشكل عام، ترى اللجنة ضرورة وجود تشريع قانوني لتقييم الأداء الاستثماري للجهات الحكومية ذات الاستثمارات المالية حيث لا توجد عليها رقابة حقيقية وفعالة وذلك لمعرفة مدى استحقاق الحكومة المالية من عدمه، وتبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية الحديثة لتوحيد المعالجات المحاسبية بين هذه الجهات، وأن هذه المعايير لا تتعارض مع السرية المفروضة على الاستثمارات، خاصة مع تأكيد ديوان المحاسبة أن المعايير المحاسبية المعمول بها حاليا انقضية ولا يمكن المقارنة بين الأداء الاستثماري لحساب الاحتياطي العام

ورشة عمل لمدة يومان
KNOWLEDGE CLUB 2016
التميز في تنفيذ
الاستراتيجيات
إطار تنفيذ الإستراتيجيات

24-25 مايو 2016
الكويت - فندق جميرا
قاعة المسيلة
9:00م - 4:00م

✓ خطة تحدد كيفية تنفيذ التميز في التنفيذ
✓ وضع إطار للتنفيذ الناجح للإستراتيجية في مؤسستك
✓ دعم تصميم / مراجعة خطة مؤسستك
✓ النماذج والأدوات وأفضل الممارسات وأحدث الأفكار
✓ المعرفة حول كيفية الاستفادة من فرصة استثنائية بزيادة القيمة للجميع
✓ الوصول إلى أحدث الأبحاث في مجال تنفيذ الإستراتيجيات
✓ الحصول على عضوية لمدة سنة واحدة مجاناً على الموقع الوحيد في العالم بمجال تنفيذ الإستراتيجيات

www.vigorevents.com

دورة تدريبية اليوم واحد
KNOWLEDGE CLUB 2016
تطبيق
الإستراتيجيات
الناجحة
أفضل الممارسات من المنظمات الرائدة

22 مايو 2016
الكويت - فندق جميرا
9:00م - 4:00م
ترجمة فورية

✓ لماذا تعد عملية تطبيق الإستراتيجية رئيسية في عالم الأعمال
✓ كيفية وضع إطار لتطبيق الإستراتيجية الخاصة بك
✓ أفضل الممارسات من المنظمات الرائدة بالعالم
✓ تقييم فترات التطبيق في مؤسستك
✓ كيفية تفعيل الإستراتيجية الخاصة بك

روين سبكيولاند

التسجيل
+965 9491-3803
+965 2246-1445
www.knowledgeclub.com
info@vigorevents.com

يشكل الدفع ببطاقة في نت

شركة فيجور انجيس هي الممثل الحصري لروين سبكيولاند في الكويت

ORGANIZED BY
VIGOR
EVENTS
A Subsidiary of Vigor Enterprise

CO-ORGANIZER
ALGAS
EVENTS

إسكان جلوبل المعارض
ESKAN GLOBAL EXHIBITION